وجهة نظر
حول سيكولوجية الانتاج التنموية
فى مجتمعات الخليج العربى

الدكتور
***ابراهيم زكى قشقوش ***

تمهيد : التنمية كضرورة . . ومطلب حياة فى عالم اليوم :

شهدت مجتمعات النصف الثانى من القرن العشرين اهتماما متزايدا بموضوع التنمية، وما تفرع عن هذا الموضوع او تشعب اليه من قضايا ومشكلات. وقد تواقت هذا الاهتمام مع كثرة فى عدد الدول حديثة العهد بالاستقلال، وشروع كل من هذه الدول بل وسعيها فى تدعيم ماحصلت عليه من استقلال سياسى بنوع مامن الاستقلال الاقتصادى، تشعر من خلاله بنوع من الامن والامان ـ الامر الذى ترتب عليه ان اصبحت التنمية بالنسبة لأى من هذه الدول مشكلة مصير حياتية تستنفذ قدرا كبيرا من اهتمامها. وفى سعيها لعبور الهوة القائمة مابين واقع التخلف الذى ورثته من عهود التبعية والاستعمار وبين الصورة الافضل التى تتطلع لان تكون عليها الحياة فى مجتمعاتها. . لم تكن مهمة الدول حديثة العهد بالاستقلال مهمة سهلة، حيث ان الهوة التى تفصل أو تباعد مابين هذه الدول الاخيرة والدول الاكثر تقدما تبدو هوة كبيرة، وتتزايد هذه الهوة عمقا واتساعا يوما بعد يوم. وبالتالى، فما تكاد الدول المتطلعة للتقدم والنمو تستقر جاهدة على معدلات ترضى الحد الادنى من طموحاتها التنموية، الا وتكتشف ان هذه المعدلات تقصر دون تحقيق ماتتطلع اليه او تبتغيه من هذه الطموحات.

وقد لانجانب الصواب عندما نذهب الى القول بأن مشكلة التنمية قد اصبحت هى الشغل الشاغل للدول المتقدمة وغير المتقدمة ـ مع التباين بينهما فى وجهة الاهتمام. وكانت هذه المشكلة وماتزال محورا لكثير من البحث والتفكير والتنظير من جانب قطاعات

* استاذ الصحة النفسية المساعد بكلية التربية جامعة قطر

كثيرة من العلماء والباحثين فى مجالات السياسة والاقتصاد والفلسفة والاجتماع والتربية وعلم النفس. وعقد فى سبيلها وحول مختلف جوانبها قدر غير قليل من اللقاءات الفكرية والندوات والمؤتمرات ـ على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية ـ وبالتالى، فان قضية التنمية هى قضية الساعة وكل ساعة . . نظرا لارتباطها بحياة الانسان وسعيه الدؤب المتواصل لتحقيق متطلبات تقدمه ورفاهيته فى حاضرة ومستقبل أيامه.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام، فلم يتوصل العلماء والباحثون المهتمون بأمور التنمية وقضاياها حتى الان الى تعريف محدد يوضح ما يقصدون بمصطلح « تنمية »، وشاع بينهم استخدام كثير من المصطلحات ذات مدلولات متباينة فى سعيهم لتحديد ما يعرف « بالدول النامية ». وتتضمن المصطلحات التى تستخدم فى هذا الصدد مصطلحات من قبيل « الدول الفقيرة »، « الدول المتخلفة »، « الدول المتأخرة اقتصاديا »، « دول الانتاج البدائى »، « دول العالم الثالث » (*)، « الدول الاقل تقدما »، « دول الجنوب » ـ الى غير ذلك.

ولاشك ان أيا من هذه المصطلحات لايستطيع أن يقدم وصفا او تحديدا دقيقا لما هية الدول النامية، كما ان ايا منها لايستطيع ان يسهم فى توضيح ماهية المحكات التى يمكن فى ضوئها التمييز ما بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولعل هذا مادفع احدى لجان الامم المتحدة الى التسليم بصعوبة تحديد ماهية المقصود بمصطلح « الدول النامية »، وتلجأ بعد ذلك الى استخدام متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى التفرقة ما بين الدول « النامية » والدول « المتقدمة »، وتعتمد متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا وبلدان أوربا الغربية محكا فى هذه التفرقة ـ بحيث تصنف فى عداد الدول النامية كل دولة ينخفض فيها متوسط دخل الفرد عن مثيله فى دول المحك . وينتحى معظم رجال الاقتصاد نفس المنحى فى التفرقة مابين الدول النامية والدول المتقدمة ، حيث يتخذون متوسط دخل الفرد أساسا فى هذه التفرقة

(*) وردت فى احدث تقرير صدر عن نادى روما الدولى ، والذى أعد طبعته العربيه وقدم له القوصى (١٩٨١) : ان عبارة «العالم الثالث» تستخدم عندما نتحدث عن الدول النامية ككل . ويمكن ان تستخدم عبارة «العالم الرابع» بالنسبة لتلك الدول التى هى منخفضة فى الناتج القومى الاجمالى وارتفعت فى التعلم ، وأن تستخدم عبارة «العالم الخامس» بالنسبة لتلك الدول التى وصلت الى ناتج قومى عال وظلت منخفضة فى مستوى التعلم (الابجدية) ـ (التعلم وتحديات المستقبل، ص ١٦٦) .

وتعرض الدراسة الحالية واحدة من وجهات النظر التى يمكن أن تقدم أو تقال بخصوص ماهية الدور الذى يستطيع علم النفس أن يقوم به فى زيادة الانتاجية التنموية ـ أى الانتاجية التى يترتب عليها تطورات أو تغيرات تشمل كل جوانب الحياة فى مجتمع ما، على نحو يضمن لهذا المجتمع مسايرة حركة التقدم العالمى، والاسهام النشط فى توجيه مسارها. وتقصر هذه الدراسة جهدها على بلدان عربية خليجية خمس ـ هى دولة الكويت، ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة البحرين، وسلطنه عمان ـ التزاما بقناعة موءداها أن هذه الدول الخمس تتماثل فيما بينها من حيث عدد غير قليل من الجوانب والأبعاد والمكونات، مما يمكن معه اعتبارها مجتمعة بمثابة وحدة تنموية.

الاقطار العربية الخليجية الخمسة ما بين واقع اليوم.. ومتطلبات التقدم:

من المسلم به أن الدول النفطية العربية تشغل مراتب متقدمة بين دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، وتأتى دول الخليج العربية الخمس موضع الاهتمام فى الدراسة الحالية فى مقدمة دول العالم من هذه الناحية. فقد أوضح تقرير نشره البنك الدولى فى اطلسه لعام ١٩٨٠ أن ثلاثا من دول الخليج العربية ـ وهى الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ـ تعتبر أغنى دول العالم من حيث متوسط ناتج الدخل القومى.

واوضح هذا التقرير أن دولة الكويت تأتى فى مقدمة دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد الذى يبلغ (فى ذلك الوقت) ١٥ر٩٧٠ دولارا. ويلى الكويت فى ذلك دولة قطر بمتوسط دخل فرد مقداره ١٥ر٠٥٠ للفرد، ثم دولة الامارات العربية المتحدة بمتوسط دخل مقداره ١٥ر٠٢٠ للفرد. وينخفض هذا المتوسط لدخل الفرد الى مايقرب من النصف فى دولة البحرين، والى أكثر من الخمس فى سلطنه عمان (حسن الخياط، ١٩٨٢، ص ١٩).

ومع ذلك، فان استقراء الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى كل من الدول العربية الخليجية الخمس يشير الى أن هذه الدول تتصف بمجموعة من الخصائص والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر ـ فى نظر كثير من العلماء والباحثين المهتمين بأمور التنمية الاقتصادية ـ خصائص ومؤشرات للدول « غير المتقدمة ».

فمن الناحية الاقتصادية، يسهل ادراك أن الموارد النفطية تشكل المصدر الاقتصادى الرئيسى فى كل من هذه الدول، حيث تمثل هذه الموارد جل ـ ان لم يكن كل ـ صادراتها، وهى تحدد مجمل ناتجها القومى واجمالى دخلها الحكومى. وعلى الرغم من

الجهود التى تبذلها هذه الدول فرادى ومجتمعة بهدف تنويع مصادر وأصول الناتج القومى فى كل منها، فان الزيادة الكثيرة التى طرأت على أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ترتب عليها تدعيم مكانة النفط وأهميته كمصدر أو مورد اقتصادى رئيسى فى كل من هذه الدول، وتعاظمت مساهمته فى الدخل القومى لكل منها.

ولا شك أن مراجعة الأرقام الخاصة بنسب الناتج المتحصل من النفط الى اجمالى الناتج القومى فى كل من هذه الدول، ومحتوى صادرات كل منها، ومصادر ايراداتها الحكومية تشير فى جملتها الى حقيقة هامة مؤداها أن النفط والغاز الطبيعى وما يتصل بهما من نشاطات اقتصادية يمثلان أساس الاقتصاد وعصب الحياة فى مجتمعات الدول العربية الخليجية الخمس ـ مما يسهل خضوع اقتصاديات هذه الدول لتقلبات الاقتصاد العالمى والأزمات والضغوط السياسية ـ وهو أمر لا يستقيم بالطبع مع متطلبات التقدم المنشود لكل من هذه الدول. وقد ترتب على ذلك نواتج ومصاحبات بالغة الأهمية لعل من أهمها مايلى:

أ ـ وجود فوائض ضخمة وكبيرة فى موازين المدفوعات الخاصة بكل من هذه الدول الخمس، صاحبها أو ترتب عليها وجود تراكمات مالية كبيرة لاحتياطيات هذه الدول واستثماراتها فى أسواق رأس المال فى الدول المتقدمة ـ احساسا أو توقعا لوجود الأمان والضمان المطلوب فى مثل هذه الأحوال (ابراهيم سعد الدين عبد الله، ١٩٧٩).

ب ـ تأخر الصناعات الانتاجية الثقيلة أو تعثرها فى كل من هذه الدول الخمس قياسا بالمعايير والمعدلات القائمة والجارية فى الدول المتقدمة مما ترتب عليه عدم وجود الحد الأدنى المطلوب من التوازن ما بين نسب العاملين فى مجالات الخدمات والعاملين فى مجالات الانتاج. (زيملمان Zymelman ١٩٧١).

ج ـ تزايد اعتماد حكومات هذه الدول العربية الخليجية على المصادر الخارجية فى الحصول على الجانب الأعظم من مكونات غذاء أبنائها والمقيمين فيها، وابتعادها عن مقتضيات الاكتفاء الذاتى فى هذه الناحية. وهو وضع يساعد عليه قلة أو ندرة فرص ومجالات الزراعة بصورها وأشكالها التقليدية البسيطة، وتعثر محاولات الزراعة بصورها وأشكالها العلمية المتقدمة.

وعندما ننتقل من الناحية الاقتصادية الى الناحية الاجتماعية، نجد أن مجتمعات هذه الدول الخمس يشيع فيها خصائص ومؤشرات تتضاد مع متطلبات التقدم المنشود،

وتعتبر بمثابة معوقات لمسعى الدول فى هذا الاتجاه. ويمكن ايجاز هذه الخصائص والمؤشرات فيما يلى :

(١) شيوع الأمية وانتشارها بين قطاعات كبيرة من سكان بلدان الخليج العربية الخمس - هذا فى الوقت الذى تؤكد فيه الدراسات الاجتماعية على أهمية وحيوية الدور الذى يقوم به التعليم ومعرفة القراءة والكتابة فى التغير والتقدم الاجتماعى. ويتمثل هذا الدور فى وجود ارتباط موجب وكبير بين انخفاض نسبة الأمية فى المجتمع وبين ارتفاع دخل الفرد وتقدم حركة التصنيع والمشاركة فى الحياة السياسية واستخدام وسائل المعلومات المختلفة. ومع التسليم بأهمية وسائل نقل المعلومات الحديثة ودورها الفعال، فان هذه الوسائل لاتستطيع أن تحل محل الكلمة المكتوبة.

(٢) شيوع التطرف أو المغالاة فى أنماط السلوك الاستهلاكى المظهرى وهى ظاهرة تتخذ شكل البذخ فى كثير من مجالات الحياة، والتنافس فى حيازة آخر ما تقدمه تكنولوجيا البلدان الصناعية المتقدمة من مستحدثات وسلع استهلاكية مظهرية، والتوسع الشديد فى اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة وارتفاع سرعة ومعدلات اهلاك هذه السلع على نحو يفوق المعدلات السائدة فى غالبية الدول المتقدمة - بل وفى مواطن انتاج هذه السلع ذاتها.

(٣) ان وضع المرأة فى بلدان الخليج العربية الخمس مازال يحيط به كثير من المحرمات والقيود التى تحد من حركة المرأة العربية الخليجية فى مجالى التعليم والعمل - مما ترتب عليه أن أصبحت نسبة الأمية بين النساء الخليجيات أعلى نسبة (*) فى العالم. هذا، فى الوقت الذى أصبح من المسلم به أن التخلف والتقدم يرتبط - ضمن أمور أخرى - بالدور الذى تقوم به المرأة فى الحياة العامة وفى الانتاج. وعندما نأخذ فى الاعتبار قلة سكان مجتمعات بلدان الخليج العربية الخمس، فان دور المرأة فى هذه الناحية يكتسب أهمية خاصة، وهو دور تبدو هذه المجتمعات فى حاجة ماسة اليه.

(٤) عدم وجود توازن مابين مختلف جوانب الحياة فى غالبية بلدان الخليج العربية الخمس - فعلى الرغم من أن هذه البلدان تعيش منذ عصر النفط نهضة عمرانية واقتصادية فى

(*) تشترك مجتمعات الخليج العربية فى هذه الظاهرة مع كثير من غيرها من المجتمعات العربية الاخرى، حيث تبلغ نسبة الامية بين النساء فى العالم العربى - ١٥ سنة فأكثر (٨٥ر٧٪) وهى نسبة تتفوق على مثيلتها فى أى مكان أخر من العالم (عبد الفتاح جلال وآخرين، ١٩٧٥).

حدودها القصوى، فانها لم تشهد نهضة مماثلة فى جوانب حياتها الاجتماعية، مما يمكن معه القول أن سرعة انطلاق الجوانب المادية من حياة هذه المجتمعات لم تواكبها تغيرات مماثلة فى القيم والممارسات التقليدية أو المحافظة التى كانت سائدة قبل حدوث الطفرة العمرانية الاقتصادية التى تعيشها هذه البلدان فى الوقت الحاضر.

وفى ضوء ما تقدم، يصعب تصنيف بلدان الخليج العربية الخمس فى عداد الدول المتقدمة، حيث أنها على الرغم من ارتفاع معدلات دخول أفرادها، فهى تتصف فرادى ومجتمعة بخصائص اقتصادية واجتماعية يتعذر تجاهلها أو التغاضى عنها، وهى خصائص ترجح امكانية تصنيف هذه الدول ضمن الدول المتطلعة للنمو. ولابد أن تؤخذ هذه الخصائص فى الاعتبار عندما نكون بصدد التفكير فى أية استراتيجية للانتاجية التنموية فى بلدان الخليج العربية الخمس.

استراتيجية الانتاجية التنموية فى بلدان الخليج العربية:

يقصد بالانتاجية التنموية تلك النشاطات والممارسات التى توضع وتبذل على نحو مخطط ومقصود فى مجتمع ما، بهدف زيادة معدلات الأداء الحالية لأفراده فى مختلف جوانب الحياة أو مجالاتها - بحيث يتمكن المجتمع بمقتضاها من مسايرة حركة التقدم والتطور العالمى فى مختلف صوره وأشكاله، ويتمكن أفراده من العيش مع نواتج هذه الحركة والتفاعل فى ندية مع مقتضيات أو متطلبات الاسهام النشط فى تحديد مسارها.

وفيما يتعلق بمجتمعات دول الخليج العربية الخمس، فان استراتيجية الانتاجية التنموية فيها ينبغى أن تهدف - بادىء ذى بدء - الى تنويع نشاطات مصادر الدخل القومى فى كل من هذه المجتمعات - بحيث يضمن كل مجتمع لنفسه موارد اقتصادية دائمة ومستقرة الى حد ما، تستطيع أن تفى بمتطلبات تغيير المجتمع وتطويره وتقدمه، وتضمن لأفراده سبل اشباع وتحقيق حاجاتهم الحالية والمتزايدة أو المتجددة.

وتتطلب مثل هذه الاستراتيجية:

أ - ضرورة أن تساير النشاطات الانتاجية فى كل من هذه المجتمعات مثيلاتها فى الدول المتقدمة - سواء من حيث معدلات كم الأداء أو نوعيته.

ب ـ ضرورة أن تتحرر هذه المجتمعات من التبعية (*) الاقتصادية بمختلف صورها وأشكالها، وبما يصاحب هذه التبعية أو يترتب عليها من نواتج وآثار ـ بحيث يتمكن كل مجتمع من أن يتدبر أموره بنفسه وبما يتفق مع صالح أبنائه.

الانسان هدف التنمية . . هو أداتها ووسيلتها:

وعلى الرغم من أن المهتمين بأمور التنمية والمتخصصين فى مختلف قضاياها يتحدثون منذ بدايات القرن الثامن عشر عن مناح متعددة يمكن أن تستخدم فرادى ومجتمعة فى تحقيق هذه الأهداف التنموية، فانه يصعب تناول أو استخدام أى من هذه النواحى بمعزل عن الدور الهام الذى يستطيع الانسان الفرد أن يقوم به فى تقدم مجتمعه.

ولعل مما يؤيد ذلك ما ورد فى التقرير الأول الذى نشرته مجموعة نادى روما (١٩٧٢) وتناولت فيه دور الانسان الفرد فى مواجهة المأزق الذى تواجهه البشريه فى الوقت الحاضر، وهو مأزق حددت له خمسة عناصر أو أبعاد هامة من بينها استنفاذ الموارد غير المتجددة ـ حيث يذكر هذا التقرير ان كل فرد فى العالم يواجه سلسلة من الضغوط والمشكلات التى تتطلب منه اهتماما وعملا بسب أن هذه الضغوط والمشكلات تؤثر فيه على مستويات مختلفة. فهو قد ينفق جانبا كبيرا من وقته وجهده فى سعيه لتوفير مطالب الحياة اليومية لنفسه ولأفراد أسرته، أو قد يكون مهتما بتدعيم مظاهر ممارسة سلطته الشخصية أو بأمور المجتمع الذى يعيش فيه. وقد يساوره القلق من جراء احتمال نشوب حرب مع عشيرة / قبيلة منافسة فى منطقة مجاورة، أو احتمال نشوب حرب نووية فى حياته. ويوضح الشكل التالى هذه المستويات المختلفة من الاهتمامات البشرية

(*) تتمثل هذه التبعية الاقتصادية فى أن العملات المحلية التى تستخدم فى كل من هذه المجتمعات تعتمد على صحة أو مرض العملات الاجنبية وعلى رأسها الدولار الامريكى، وان دولها تنتهج مبدأ الحرية المطلقة فى أنظمتها التجارية وتستثمر فوائضها المالية فى الدول الاجنبية غير العربية وغير الاسلامية بهدف ان تضمن لنفسها ربما دائما حتى فى مستقبل ايام ما بعد النفط ـ بيد ان هذا السبيل يكتنفها الكثير من التساؤلات والشكوك (على فخرو ، ١٩٨١)

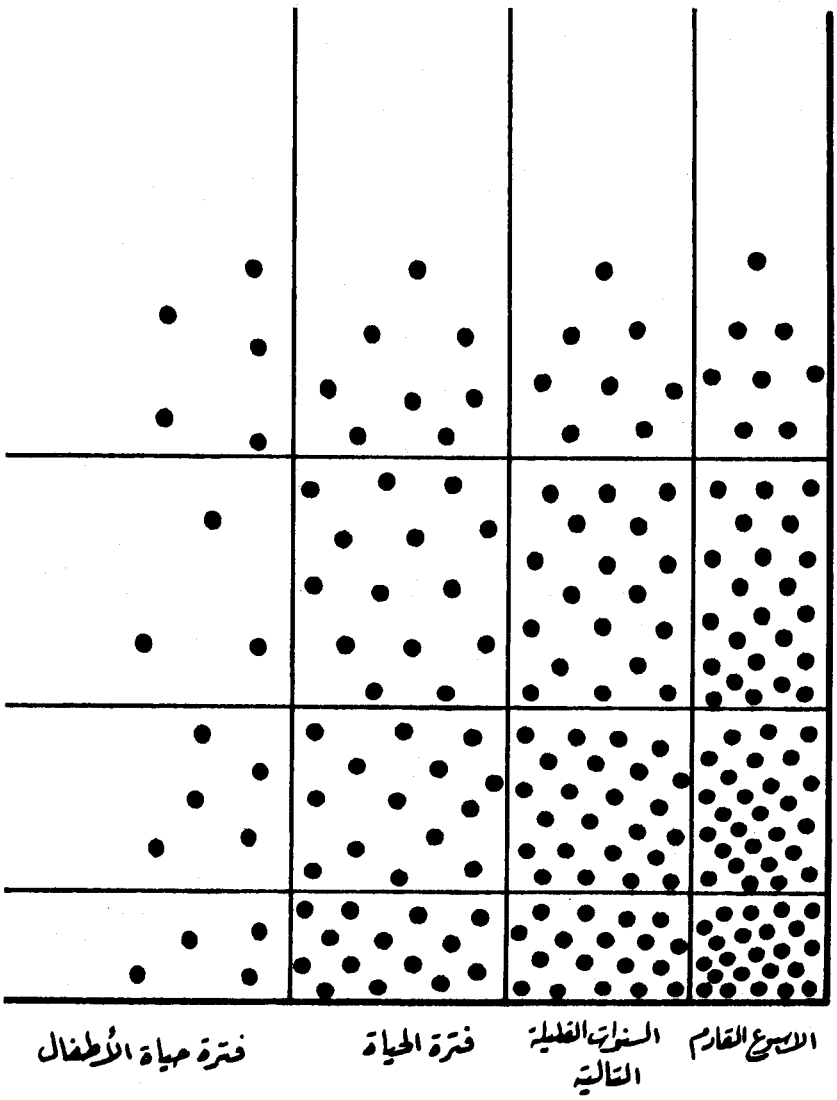

شكل رقم (١) مستويات توجه الاهتمامات البشرية للأفراد على محوري الزمان والمكان

يتضح من الشكل السابق أن أى اهتمام بشرى يقع فى نقطة ما على بعدى المكان والزمان، وهذا يتوقف على ماهية المكان الجغرافى الذى يشغله هذا الاهتمام ومدى امتداده الزمنى. ويرى أصحاب هذا التقرير أن أغلب مايثير اهتمام الناس يتركز فى الركن الأسفل الى يمين الشكل، حيث يهتمون بأمور وقضايا لاتتصل الا بالأسرة أو الأصدقاء خلال فتره صغيرة من الوقت.

هذا، فى حين ينظر آخرون الى مدى أبعد الى الامام من حيث الزمان أوعبر مكان اكبر نظرا لأن الضغوط التى يحسون بها لاتشمل أنفسهم فحسب بل الجماعة التى ينتمون اليها، كما أن الأعمال التى يقومون بها لايمتد تأثيرها أياما فحسب بل قد تمتد عدة أسابيع أو سنوات فى المستقبل. وتتوقف نوعية توجه الاهتمام لدى أى فرد على عمره الزمنى وثقافته وخبراته السابقة وفورية المشاكل التى تواجهه عند كل مستوى.

ويستخدم علماء النفس والباحثون فى كثير من مجالاته عددا من المفاهيم السيكلوجية ذات الاهمية فى هذا الصدد ـ مثل مفهوم « ذاتية الادراك » و« حيز الادراك » و« المجال النفسى أو الادراكى »، و« التنظيم الهيراركى للحاجات ». وهى كلها مفاهيم أومتغيرات تقوم بدور بالغ الأهمية فى تحديد ماهية توجه اهتمام الانسان الفرد وماهية وجهات مايصدر عنه من سلوك ونشاط.

قدرات الانسان وامكاناته . . هى سبيل الانتاجية التنموية:

وعندما نتحدث عن الانسان الفرد ودوره فى الانتاجية التنموية، فنحن نقصد فى المقام الأول طبيعة سلوك هذا الانسان ـ بما يتضمنه هذا السلوك من مكونات دافعية وجوانب معرفية وانفعالية. وهى مكونات وجوانب تتبدى بصور وأشكال مختلفة فى العلاقة القائمة والمستمرة ما بين الانسان وواقع مجتمعة. وهى علاقة فعل وانفعال وتأثير متبادل وصراع موصول، تبرز فيها ارادة الانسان وقدرته على التعلم بل وعلى الخلق والتجديد والابتكار ـ وهى خصائص أوسمات كرمه بها خالقه وخصه بها دون بقية مخلوقاته وترتب عليها قدرة الانسان على المشاركة الفاعلة والمؤثرة فى أية محاولات يمكن أن تبذل بهدف تغيير وتطوير مجتمعة، على نحويضمن لهذا المجتمع تحقيق آماله ومطامحه فى الانتقال من الواقع الذى يعيشه الى المستقبل الذى يتطلع اليه.

ومع ذلك، فمن الملاحظ أن تأثير الجوانب النفسية / الاجتماعية فى انتاجية الأفراد ـ وهى أداة التنمية وأهم محددات معدلاتها ـ لم يحظ حتى الآن بما يستحق من العناية

والاهتمام من جانب المشتغلين فى أمور التنمية والباحثين فى عديد من مجالاتها. هذا، على الرغم من قناعة كثير من هولاء المشتغلين والباحثين بمسلمة مؤداها أن تقدم المجتمع - أى مجتمع - انما هو دالة أو محصلة لجهد أفراده فى مواجهة أو مغالبة ظروف ومكونات الواقع الذى يعيشون فيه. وبالتالى، فقد لانجانب الصواب عندما نذهب الى القول بأن الانسان الذى هو هدف التنمية ومقصدها، هو فى نفس الوقت وبنفس القدر أداة التنمية ووسيلتها. وعندما نستقرىء أحداث التاريخ القريب نجد أن دولا قد دمرت خلال الحرب، واستطاعت أن تعيد بناء هياكلها الانتاجية بعد فترة وجيزة - بل وأصبحت أكثر تقدما، وذلك بالطبع بسبب قدرتها على تحقيق التقدم. ومع التسليم بأن هذه القدرة تبدو محصلة لمتغيرات عديدة، فان من المؤكد أن جهد الانسان وقدرته كانا - ولايزالا - أبرز مكوناتها.

وعلى هذا النحو، يبدو من المؤكد أن الانسان الخليجى يستطيع أن يقوم بدور على جانب كبير من الاهمية فى تنمية مجتمعاته - وهو دور يتعين تحديد ماهيته وأفضل السبل الكفيلة باستثماره عند حده الاقصى، وصولا بهذه المجتمعات الى مستوياتها الحياتية المأمولة فى سعيها لتحقيق مايتطلع اليه أبناؤها من مكان ومكانة بين مجتمعات عالم اليوم. وهو أمر يصعب تناوله بمعزل عن طبيعة الواقع الديموجرافى (السكانى) فى مجتمعات بلدان الخليج العربية الخمس موضع الاهتمام فى الدراسة الحالية.

واقع التركيب الديموغرافى فى بلدان الخليج العربية الخمس:

بادىء ذى بدء، يمكن القول أن هذه الدول الخليجية الخمس تتشابه فيما بينها من حيث واقعها الديموغرافى وتركيبها السكانى - فكل منها يتضمن الى جانب سكانه الأصليين الذين تجمعهم وحدة العرق واللغة والدين والتاريخ شرائح أخرى لايستهان بها من السكان الوافدين يشغلون نسبا هامة من اجمالى سكان كل من هذه الدول، حيث تتجاوز هذه النسبة نصف اجمالى السكان فى كل من الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة.

كما أن العمالة الوافدة تشكل فى هذه الدول نسبا عالية جدا من اجمالى عمالتها - حيث كانت هذه النسب عام ١٩٨٠ تبلغ (٧٧ ٪) فى دولة الكويت، (٨٣ ٪) فى دولة قطر، (٨٥ ٪) فى دولة الامارات العربية المتحدة. كما كانت هذه النسب تزيد عن (٦٠ ٪) فى حالة كل من دولة البحرين وسلطنة عمان. ويلاحظ أن الشرائح الوافدة تتصف بخصائص ديموغرافية متميزة تتحكم فيها ظروف الهجرة وسوق العمالة وقوانين

الـدول القـادمـين منهـا . وقـد ترتب على ذلـك وجود اختلافات جوهرية مابين السكان الأصليـين والسكـان الـوافـدين فى كل من الأقطـار الخليجية العربية من حيث التركيبان العمرى والنوعى للسكان . ويوضح الجدول التالى توزيع المواطنين والوافدين من سكان دول الخليج العربية الخمس حسب الفئات العمرية .

جدول رقم (١)
توزيع المواطنين والوافدين من سكان دول الخليج العربية
الخمس حسب الفئات العمرية

القطـــر	الفئـــات العمريـــة ٪					
	أقل من ١٥ سنة		١٥ ـ ٥٩ سنة		٦٠ سنة فأكثر	
	المواطنون	الوافدون	المواطنون	الوافدون	المواطنون	الوافدون
الكويت	٤٩ر٤	٣٩ر٦	٤٦ر٨	٥٨ر٧	٣ر٨	١ر٧
البحرين	٤٦ر٥	٣١ر٦	٤٩ر٢	ـ ر٦٧	٤ر٢	١ر٤
قطر	٤٧ر٢	٢٦ر٢	٤٨ر٧	٧٢ر٤	٤ر١	١ر٤
الامارات العربية المتحدة	٤٧ر١	١٨ر٣	٤٨ر١	٨٠ر٥	٤ر٨	١ر٢
سلطنة عمان	٤٦ر١	ـ	٤٩ر٢	ـ	٤ر٨	ـ

يتضـح من الجـدول السـابق أن الـوافـدين يشكلون نسبا عالية فيما يتعلق بالفئة العمرية (١٥/٥٩) وهى الفئة التى تمثل عصب العمل والانتاج فى أى مجتمع . ومع ذلك، فانه يتضـح من نفس الجـدول أن نسب الأفـراد المـواطنـين الـذين تقـل أعمارهـم الزمنيه عن (١٥سنة) لاجمالى عدد السكان فى كل من الدول الخليجية العربية الخمس تتراوح مابين (١ر٤٦٪)، (٤ر٤٩٪) ـ وتعنى هذه النتيجـة أن هذه الـدول تتضمن مجتمعـات شابـة تغلب عليهـا فئـات الأعمار الصغيرة التى لم يدخل أفرادها سوق العمل بعد . وتبدو هذه

النسبة نسبة مرتفعة عن مثيلاتها ـ سواء فى بقية أقطار الوطن العربى أوفى الدول النامية . وهى تتفوق بدرجة كبيرة جدا عن مثيلاتها فى الدول الامريكية والأوروبية (*) . وتعزى هذه الظاهرة الى ارتفاع نمستوى الخصوبة فى الدول الخليجية موضع الاهتمام من ناحية وانخفاض نسبة الوفيات فى هذه الدول من ناحية اخرى .

وتنبىء هذه الظاهرة أنه فى غضون فترة زمنية ما بين ٥ / ١٠ سنوات ، سيصبح أفراد هذه الفئة ضمن أفراد الفئة العمرية القادرة على العمل من بين السكان الوطنيين ، مما يزيد من اعداد المواطنين فى هذه الفئة الاخيرة ويجعل فى الامكان خلجنة نسبة كبيرة من الأعمال والمهن والوظائف المختلفة . هذا ، اذا اتخذت الاجراءات السليمة والمناسبة التى تضمن التخطيط لتنمية واستثمار هذه الامكانات البشرية تنمية شاملة واستثمارا كاملا ، بحيث يصبح أفرادها فى وضع يمكنهم من الاسهام الايجابى والنشط فى حركة تنمية مجتمعاتهم .

وفيما يتعلق بالتركيب النوعى لسكان الدول الخليجية العربية الخمس يستخدم مؤشر نسبة النوع sex ratio فى دراسة هذه الخاصية ـ ويقصد بهذه النسبة عدد الذكور لكل (١٠٠) من الاناث . وينطوى هذا المؤشر على دلالات كبرى فى حياة أى مجتمع ، خصوصا فيما يتعلق بمعدلات الخصوبة والوفيات والتوزيع الاقتصادى للسكان . وتعتبر نسبة النوع نسبة طبيعية عندما تتراوح ما بين (١٠٤ر٥ / ١٠٧) من الذكور مقابل كل (١٠٠) من الاناث . ويوضح الجدول التالى نسب النوع فى التركيب السكانى لكل من الدول الخليجية العربية الخمس .

(*) تبلغ هذه النسبة (٤٤ر٥٪) فى الوطن العربى ، (٤١ر٦٪) فى الدول النامية ، (٢٨ر١٪) فى الدول المتقدمة ، (٣٧ر٣٪) فى العالم . (حسن الخياط ، مرجع سابق ، ص ١٠٩) .

جدول رقم (٢)

نسب النوع فى التركيب السكانى لكل من

الدول الخليجية العربية الخمس

الدولة	السنة	حجم السكان			نسبة النوع
		جملة السكان	ذكور	أناث	
١ ـ الكويت					
المواطنون	١٩٨٠	١٦٢ر٠٦٥	٢٧٨ر٥١٦	٢٨٣ر٥٤٩	٩٨ر٢
الوافدون	١٩٨٠	٧٩٣ر٨٠٠	٤٩٧ر٦٠٩	٢٩٦ر١٥٣	١٦٨ر٠
جملة السكان	١٩٨٠	١ر٣٥٥ر٨٢٧	٧٧٦ر١٢٥	٥٧٩ر٧٠٢	١٣٤ر٠
٢ ـ البحرين					
المواطنون	١٩٨١	٢٤٢ر٥٩٦	١٢٢ر٨٩٩	١١٩ر٦٩٧	١٠٢ر٧
الوافدون	١٩٨١	١١٦ر٢٦١	٨٧ر٤٩٢	٢٨ر٧٦٩	٣٠٤ر١
جملة السكان	١٩٨١	٣٥٨ر٨٥٧	٢١٠ر٣٩١	١٤٨ر٤٦٦	١٤٢
٣ ـ قطر					
المواطنون	١٩٨٠				١٠١ر٣
الوافدون	١٩٨٠				٢٨٧ر٧
جملة السكان	١٩٨٠	٢٦٠ر٠٠٠	١٥٧ر٠٠٠	١٠٣ر٠٠٠	١٥٢ر٤
٤ ـ الامارات العربية المتحدة					
المواطنون	١٩٨٠				
الوافدون	١٩٨٠				
جملة السكان	١٩٨٠	١ر٠٤٣ر٢٢٥	٧٢٠ر٣٦٠	٣٢٢ر٨٦٠	٢٢٢ر٣
٥ ـ عمان					
جملة السكان	١٩٧٥	٧٥٦ر٠٠٠	٣٩٢ر٠٠٠	٢٧٣ر٠٠٠	١٤٣ر٦

* (المصدر : حسن الخياط ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٥) .

يتضح من الجدول السابق أن هناك تباينا أو اختلافا فى نسب النوع الخاصة بكل من المواطنين والوافدين فى كل من الأقطار الخليجية العربية الخمسة . ففى الوقت الذى يمكن فيه القول بوجود توازن فى نسب النوع لمواطنى هذه الأقطار مثلها فى ذلك مثل أى مجتمع طبيعى ومستقر ديموغرافيا فى العالم (البحرين ١٠٢ر٧ ، قطر ١٠١ر٣ ، الكويت ٩٨ر٢) ـ يلاحظ وجود ارتفاع كبير فى نسب النوع الخاصة بالوافدين فى كل من هذه الأقطار، حيث تبلغ هذه النسب (٣٠٤ر١ ، ٢٨٧ر٧ ، ١٦٨) فى حالة البحرين وقطر والكويت على الترتيب.

هذا، فى الوقت الذى تبلغ فيه نسب النوع فى اجمالى عدد السكان (٢٢٢ر٢ ، ١٥٢ر٤ ، ١٤٣ر٦ ، ١٤٢ ، ١٣٤) فى حالة الامارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين والكويت على الترتيب. ولما كانت الشرائح الوافدة تشكل أكثر من نصف اجمالى عدد السكان فى كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت، فقد ترتب على ذلك ارتفاع نسب النوع ارتفاعا ملحوظا فى كل من هذه الاقطار الثلاثة .

وهكذا يمكن القول فى ضوء البيانات الخاصة ببنيه التركيب الديموغرافى لكل من الاقطار العربية الخليجية الخمسة موضع الاهتمام أن كلا من هذه الاقطار يعانى فى الوقت الحاضر نقصا حادا فى قواه العاملة الوطنية المدربة ـ وهى القوى التى قامت ولاتزال بدور هام فى تحقيق التقدم الاقتصادى فى أية مجتمعات متقدمة، وتستطيع بالمثل أن تقوم بنفس الدور فى تقدم هذه المجتمعات الخليجية . ونعنى بهذه القوى رجال الادارة والمهندسين والعلميين والأطباء والاخصائيين فى مختلف جوانب النشاط الاجتماعى الاقتصادى التى تعتمد على العلم والخبرة، والتى تقوم بدور فعال فى مختلف نشاطات وعمليات الانتاج .

وقد شرعت هذه الاقطار ـ بدافع تعويض هذا النقص الحاد ـ فى انتهاج سبل الاستعانة بالعمالة الاجنبية، مما ترتب عليه أن اصبح الوافدون بشرائحهم المتعددة والمتباينة يمثلون عصب العمل والانتاج فى كل من هذه الاقطار، ويشغلون فيها تبعا لذلك مكانا ومكانة لايستهان بهما.

وعلى الرغم من أن المؤشرات الديموغرافية الخاصة بهذة الاقطار تنبىء بأن السنوات العشر القادمة سوف تشهد تزايدا فى اعداد الأفراد الوطنيين القادرين على العمل والانتاج فى مجالاتهما المتنوعة، فان استفادة هذه الاقطار من هؤلاء الافراد تظل

رهنا بنجاحها فى هندسة قواها البشرية الوطنية على نحو يضمن لها فعالية استثمار مالدى أبنائها من قدرات وامكانات، بحيث تستطيع أقطارهم أن تجنى عائد اسهاماتهم الموجبة والنشطة فى مسيرتها التنموية.

تحديات التقدم:

فى ضوء كل ماتقدم، تتحدد أبعاد قضية الانتاجية التنموية فى مجتمعات دول الخليج العربية الخمس - ففى الوقت الذى تأتى فيه هذه الدول فى مقدمة دول العالم من حيث متوسط دخولات أفرادها وضخامة الفوائض التى توجد فى موازين مدفوعاتها ووجود تراكمات كبيرة لاحتياطياتها فى الخارج، نجد أن هذه الدول تعتمد اعتمادا اقتصاديا كاملا تقريبا على موارد النفط، حيث تشغل هذه الموارد نسبا عالية من صادرات كل منها ومن مجمل ناتجها القومى واجمالى دخلها الحكومى.

هذا، بينما تعانى هذه المجتمعات العربية نقصا شديدا فى ثرواتها البشرية وقصورا شديا فى استثمار مكنونات هذه الثروة، مما ترتب عليه هيمنة العمالة الوافدة على كل مناشط العمل والانتاج فيها - حيث كانت العمالة الوافدة لهذه الأقطار عام ١٩٨٠ تشغل نسبا تتراوح ما بين (٦٠ - ٨٥٪) فى اجمالى حجم القوى العاملة فى هذه المجتمعات.

والى جانب ما تعانيه هذه المجتمعات من نقص شديد فى تعدادات سكانها، فقد انخرط جانب كبير من سكانها الحاليين فى نشاطات وسلوكيات تتضاد مع صالح المجتمع ومكانته المستقبلية. فهى نشاطات وسلوكيات يرى فخرو (١٩٨٢) أن نواتجها ومصاحباتها تتبدى فى عبودية الانسان للغير أو للطبيعة أو لأحط مافيه من غرائز ورغبات جامحة، وهى تفضى الى مسخ الانسان ليكون كائنا استهلاكيا. ولاشك أن مثل هذه النشاطات والسلوكيات تتعارض مع متطلبات أو مقتضيات الانتاجية التنموية المأمولة أو المنشودة.

وبالتالى، فليس من قبيل المبالغة أن نذهب الى القول بأن تحديات التقدم التى يتعين على هذه المجتمعات فرادى ومجتمعة أن تخوض غمارها تبدو تحديات كبيرة. ومع التسليم بأن هذه التحديات انما هى تحديات حضارية فى المقام الأول، فهى تتضمن

جوانب متعددة : اقتصادية واجتماعية وثقافية بل وتكنولوجية ، وجميعها جوانب متداخلة أو متفاعلة فيما بينها .

وبادىء ذى بدء ، فان أحد الجوانب الهامة فى التحدى الكبير الذى يتعين على هذه المجتمعات الخمسة ـ فرادى ومجتمعة ـ مواجهته ، يتمثل فى ضرورة استثمار عوائدها النفطية وهى عوائد تخضع بطبيعتها لمنطق الانتاجية المتناقصة على نحو يضمن لهذه المجتمعات موارد مستمرة ومستقرة أو على قدر من الاستقرار النسبى ، بحيث تستطيع هذه المجتمعات أن تفى بالمتطلبات الحياتية المتزايدة والمتجددة لأبنائها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها مقومات حيوية البقاء والاستمرار بين دول العالم المتقدمة . وليس من سبيل متاح أمام هذه المجتمعات لتحقيق هذا المطلب سوى العمل على زيادة الانتاجية الذاتية لقواها وأبنائها . أى أن هذه الانتاجية هى الخيار الوحيد لامكانية الاستمرارية الحضارية لأى من هذه المجتمعات عبر المستقبل .

ويتفق هذا مع مايذهب اليه فريق من الاقتصاديين بخصوص ماهية المشكلة الأساسية التى تواجه الدول المتخلفة اقتصاديا ، اذ يرون أن مشكلة هذه الدول ليست فى صعوبة انشاء ثروة جديدة ، وانما هى فى صعوبة خلق القدرة على مواصلة انشاء هذه الثروة . ويدعمون هذا الرأى بقرينة مؤداها أن أهم مايميز الدول المتقدمة هو القدرة على مواصلة النمو بطريقة تلقائية ـ بحيث تضمن أن يؤدى التقدم الى تقدم آخر وهكذا .

ولقد شهد التاريخ مدنا كاملة قامت بطريقة تلقائية فى الغرب الامريكى حول مصادر الذهب (آنذاك) ، وتجمع أهلها فيها وازدحمت بهم ، وأصبحت بفضل تجمعهم وتزاحمهم مركزا لنشاطات تجارية ومالية وترفيهية كبيرة . بيد أن الأمور لم تستمر بهذه المدن على هذا الحال ، فسرعان ماهجرها سكانها بعد أن نضب أو شح ذهبها ، وغدت بعده وبعدهم أشباحا لمدن ـ وكان ماحدث أن الذهب قد استنفذ فى مطالب واشباعات آنية بعيدة عن أية نشاطات منتجة ، وهى نشاطات كانت يمكن أن تضمن لأى من هذه المدن مقومات البقاء والاستمرار .

واذا كانت هذه الصورة تصدق بالنسبة للمدن ، فهى تصدق كذلك وبنفس القدر بالنسبة للدول . ويمتلىء التاريخ بنماذج وأمثلة . . تشير فى جملتها الى نتيجة هامة مؤداها ان نوعية توجهات اهتمامات الأفراد فى مجتمع ما هى التى تحدد مدى حظ هذا

المجتمع من البقاء والتقدم النشط بين مجتمعات العالم ـ وهو أمر يتوقف عليه مدى قدرة المجتمع ـ أى مجتمع ـ على مواصلة مسيرته الحضارية .

ولعل مما يزيد من صعوبة التحديات الكبرى التى يتعين على مجتمعات دول الخليج العربية الخمس أن تواجهها ما أوضحه القوصى (١٩٨١) فى مقدمة الترجمة العربية لتقرير نادى روما الدولى من حيث أننا نعيش فى عالم يتغير تغيرا شاملا سريعا متزايدا . ويتخذ هذا التغير أنماطا مختلفة وصيغا متباينة ، وتمتد نواتجه وآثاره الى كل فرد فى كل مكان فى العالم ـ بعد أن صغرت المسافات فى عالمنا عن طريق سرعة المواصلات ، وانمحت أو انعدمت بفضل وسائل الاتصال والاعلام .

وقد ترتب على هذا التغير الشامل المستمر أن أصبح من المتوقع أن يكون (٧٠٪) من أنواع العمل جديدة تماما قبل نهاية القرن الحالى ، وبات عالما جديدا يلوح فى الأفق بعد أن بدأت ارهاصات ما يعرف « بالموجة الحضارية الثالثة » بعد أفول الموجتين الحضاريتين الزراعية والصناعية . ومن هنا ، ما طفق كثير من المفكرين والباحثين فى مجالات علمية متعددة يجدون فى التفكير والبحث فى تحديد ما سوف تكون عليه ملامح عالم الغد ، ومتطلبات العيش فيه ـ من حيث ماهية المواصفات أو المهارات المطلوبة فى انسان هذا العالم الجديد .

وعلى هذا النحو ، تتحدد أبعاد التحديات الكبرى التى يتعين على المجتمعات العربية الخليجية أن تواجهها ، وهى تحديات حضارية . . بكل ماتحمله كلمة «حضارة» من معان وما تنطوى عليه من دلالات . ولما كانت هذه التحديات تتضمن جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية متداخلة ومتفاعلة فيما بينها ، فهى تتطلب ضرورة تضافر جهود العلماء والباحثين فى مجالات السياسة والاقتصاد والتربية والاجتماع والفلسفة وعلم النفس . ويقتصر جهد الدراسة الحالية على تبيان طبيعة الدور الذى يمكن لعلم النفس أن يقوم به فى تحقيق / بلوغ الانتاجية التنموية فى مجتمعات الخليج العربى .

دور علم النفس فى تحقيق / بلوغ الانتاجية التنموية :

على الرغم من تعدد المناحى التى يمكن أن تستخدم كمدخلات لقضية الانتاجية التنموية ، فقد أصبح من المسلم به أن هذه المناحى جميعا تبدأ بالانسان الفرد

وتنتهى به . فهى تبدأ بالانسان الفرد من خلال الدور الايجابى النشط الذى يستطيع هذا الانسان أن يقوم به فى تنفيذ أية استراتيجية لزيادة الانتاجية التنموية فى مجتمعة . وهى تنتهى به على اعتبار أن مردود أية استراتيجية يمكن أن توضع فى هذا الصدد، انما هو يتضح فى مدى قدرة هذا المجتمع على الوفاء باحتياجات أبنائة ومطالبهم ـ وهى احتياجات ومطالب تتزايد بطبيعتها زيادة متزايدة، أى تتزايد بمعدلات أسية حسب تعبير الرياضيين. وتهدف هذه الاستراتيجية فى نهاية الأمر الى تحقيق اضطراد تقدم المجتمع بمعدلات تتسق مع حركة التقدم والتطور العالمى .

ولاشك أن نجاح أية استراتيجية يجرى وضعها بهدف زيادة الانتاجية التنموية فى مجتمع ما يتطلب أول ما يتطلب ضرورة تحديد أو توصيف ماهية ملامح ومكونات السلوك الانسانى ذات التأثير الموجب فى زيادة انتاجية المجتمع وفق المستويات والمعايير المأمولة ـ وهى مستويات ومعايير يجرى تخطيطها سلفا فى ضوء خيارات واعتبارات متعددة، ويتحدد فى ضوئها مدى قدرة أبناء المجتمع على الاضطلاع بأدوارهم ومسئولياتهم فى تنفيذ مختلف جوانب الاستراتيجية التنموية التى استقرت عليها قناعة مجتمعهم . ومن الواضح أن هذا المطلب يكتسب أهمية خاصة فى حالة مجتمعات الخليج العربية الخمسة ـ وهى مجتمعات ذات ثروات وامكانات بشرية محدودة ـ اذا كان يراد لهذه المجتمعات أن تحقق أهدافها ومطامحها التنموية .

وعلى الرغم من كثرة ما قيل أو كتب فى تفصيل مختلف مظاهر العلاقة بين التربية والتنمية بصورها وأشكالها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية، وعلى الرغم من أن كثرة مما كتب فى هذا الصدد ينصب بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أهمية الدور الذى يستطيع السلوك الانسانى أن يقوم به فى تحديد مدى نجاح أية جهود تنموية ـ وذلك بفعل أو تأثير ما يتضمنه هذا السلوك من اتجاهات وقيم ومعايير، وما ينبغى أو يمكن أن يتخذ من فنيات وأساليب لتعديل أو ترشيد هذا السلوك وتنميط الفرد وتشكيله أو تطبيعه سلوكيا واجتماعيا على هذا التحو أو ذاك ـ فان استقراء الجهود التى بذلت فى هذا المجال على تنوعها وتشعبها يشير الى نتيجة هامة مؤداها أن هذه الجهود مجتمعة كانت ولاتزال تفتقد وضوح الرؤية السيكلوجية المباشرة لقضية الانتاجية التنموية، بما تتضمنه أو تنطوى عليه هذه القضية من جوانب وأبعاد .

فى ضوء كل ما تقدم، فان الحديث عن دور علم النفس فى تحقيق / بلوغ الانتاجية التنموية فى مجتمعات بلدان الخليج العربية الخمس يستند الى مسلمات ثلاث :

(١) ان الانسان الذى هو هدف التنمية ومقصدها . . يعتبر فى نفس الوقت أداة التنمية ووسيلتها . وهذه مسلمة تؤيدها أدلة وأسانيد فى تاريخ تقدم أو تطور كثير من مجتمعات عالم اليوم ، وتتبدى صحتها فى كل الظروف والاحوال بحيث يمكن القول أن تقدم أى مجتمع يعتبر دالة أو محطة لجهد أبنائه فى مواجهة مغالبة ظروف ومكونات الواقع الذى يعيشون فيه .

(٢) ان السلوك الانسانى سلوك غرضى. وهذه مسلمة غدت من البديهيات فى مجال علم النفس ، وهى تتبدى فى تحليل أى تتابع من تتابعات السلوك التوافقى . وترتب عليها أن أصبحت مكونات الدافعية وثيقة الصلة بعمليات الانتباه والادراك والتذكر والتخيل والتفكير والإبتكار والتعلم ـ وتمس هذه المكونات موضوعات الارادة والضمير وتكوين الشخصية بصورة مباشرة ، نظرا لأنها تقوم بدور الحث والدفع والتحريك والانتقاء والتوجيه لكل ما يصدر عن الانسان من سلوك ونشاط .

(٣) ان قدرا كبيرا من مكونات الدافعية الانسانية يعد من قبيل الأمور المكتسبة أى المتعلمة . وهى مسلمة تتسق مع جوهر انسانية الانسان وما لديه من استعدادات وقدرات وامكانات تمكنه ليس من استيعاب وتشرب أو تمثل مايراد له أن يتعلمه فحسب . . بل هى تمكنه فى ظل ظروف ومتطلبات معينة من أن يتجاوز حدود ما يراد له أن يتعلمه الى كثير من صنوف الخلق والتجديد والابتكار.

وعلى هذا النحو، يمكن القول أن علم النفس يستطيع أن يقوم بدور بالغ الأهمية فى اعداد ناشئة المجتمعات العربية الخليجية ـ بل وراشديها على نحو يمكنهم جميعا من الاسهام بفعالية واقتدار فى زيادة انتاجية مجتمعاتهم ـ وهو دور لا يستطيع أن يقوم به غيره نيابة عنه ، وقد لايستطيع أن ينافسه فيه غيره . وهو دور حيوى مما يمكن علم النفس من أن يقوم به تعدد فروعه النظرية وتشعب مجالاته التطبيقية على نحو يغطى جوانب السلوك الانسانى بكليته وشموله .

ولعل مما يزيد من حيوية والحاحية الدور الذى يتعين على علم النفس أن يقوم به خدمة لقضية الانتاجية التنموية فى مجتمعات الخليج العربى أن هذه المجتمعات تتوافر لديها رءوس الأموال اللازمة لأى مطلب تنموى ، وأن شرائحا كبرى من أفراد مستقبلها القريب لايزالون حاليا بين أيدينا فى طور التشكيل والتنميط والاعداد ، وتتمثل هذه الشرائح فى أبناء الفئة العمرية التى تقل عن (١٥) سنة ، والذين ينتظر تفريخهم عن قريب ليضطلعوا بأدوار يختارونها أو يطلب منهم القيام بها فى مجتمعاتهم ، مما يجعل هذه

المجتمعات فى حاجة ماسة الى استثمار مكنونات ثرواتها البشرية المحدودة ـ خصوصا وقد أصبح من المعروف أن مواصلة الانتاجية فى مجتمعات عالم اليوم تتطلب من بين ما تتطلب:

(١) ضرورة انتقاء الفرد المناسب لكل موقع من مواقع العمل ومجالاته ـ حيث من الثابت أن ليس هناك انسان يستطيع أن يقوم بأى عمل وفق المقومات أو المعايير المطلوبة.

(٢) ضرورة اكساب الفرد مستويات معينة من مهارات معينة اذا كان يراد له أن ينجح فيما يقوم به أو يسند اليه من أعمال.

(٣) ضرورة تجديد معلومات الفرد ومعارفه الاكاديمية والمهنية حتى يتسنى له مواصلة دوره الوظيفى أو المهنى بقدر مناسب من الكفاءة والفعالية.

(٤) ضرورة أن تؤخذ الجوانب الانسانية فى الاعتبار عند التصدى لادارة أو تنظيم أى منشأة انتاجية. وتتضمن هذه الجوانب حاجات الافراد واطرهم القيمية وآمالهم ومطامحهم.

وغنى عن القول أن علم النفس ليس بعيدا عن كل من هذه المتطلبات أو عنها مجتمعة، ولاشك أنه يستطيع أن يقوم بدور على جانب كبير من الاهمية فى كل منها وفيها مجتمعة. فتوصيف الصفات والخصائص المطلوب توافرها فيمن يشغل هذا الموقع أو ذاك من مواقع العمل، وقياس سمات شخصيات الأفراد واستعداداتهم وقدراتهم، والمطابقة بين مالدى الأفراد من صفات وخصائص ومثيلاتها مما يتعين توافره للنجاح فى عمل معين ثم ارشاد الأفراد أو توجيههم تعليميا وتربويا ومهنيا، وتخطيط استراتيجيات التدريب الصيانى والتجديدى وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بما يتطلبه من تدعيم أو محو واعادة للتعلم، وتشخيص البنية النفسية أو السوسيومترية لأى من المؤسسات الانتاجية ـ هى جميعا وغيرها كثير تبدو على وجه القطع من صميم اختصاصات علم النفس ومسئوليات العاملين فى عديد من مجالاته.

ومن الواضح أن ماتذهب اليه فيما سبق يتفق من حيث بعض جوانبه مع مايذهب اليه اصحاب المنحى النفسى فى تفسير ظاهرتى التنمية والتقدم، حيث يسلم أصحاب هذا المنحى بادىء ذى بدء بأن الاقتصاديين غير ملومين لعدم اهتمامهم بالدور الذى

يمكن للجوانب النفسية البحتة أن تقوم به ايجابا أو سلبا فى اية جهود أو استراتيجيات توضع بهدف زيادة الانتاجية وتحقيق التنمية، رغم ان تأثير هذه الجوانب فى هذا الصدد كان معروفا منذ وقت ليس بقصير ـ حيث ان علماء النفس والمشتغلين بمختلف مجالاته هم الذين لم يقدموا تصورات واقعية محددة عن طبيعة الدور الذى ينبغى ان تشغله الجوانب النفسية فى أية خطط أو استراتيجيات تنموية.

وبالتالى، يرى اصحاب هذا المنحى ان تنمية الدافعية الانسانية وخصوصا دافع الانجاز .N. Ach هى مفتاح أو سبيل اية أمة للتنمية والتقدم. ويتردد هذا المعنى بصورة وصياغات مختلفة لدى ماكليللاند McClelland (١٩٥٧، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٦) وماكليللاند وآخرين .McClelland et. Al (١٩٥٧، ١٩٥٨) وكثيرين بعد ذلك من معاونيه وتلاميذه ممن اهتموا بدراسة مضمون دافعية الانجاز أو طبيعتها ومصاحباتها ونواتجها السلوكية على مدى العقود الثلاثة الماضية ـ حيث أجريت فى هذا المجال دراسات تاريخية وعبر ثقافية وعبر الاديان تناولت مناطق مختلفة من العالم، وتوصل الباحثون فيها الى نتائج تشير فى جملتها الى وجود علاقة موجبة بين تخيلات الانجاز والتقدم الاقتصادى، وتبين ان ارتفاع دافعية الانجاز لدى افراد مجتمع ما كان يصاحبه تعجيلا بمعدلات نمو هذا المجتمع ونجاح المسلك الاقتصادى لأفراده.

ومن هنا، اتجه الباحثون فى مجال دافعية الانجاز الى تحديد سمات شخصيات الافراد ذوى المستويات الانجازية المرتفعة مما ترتب عليه اجراء كثير من البحوث والدراسات التى تباينت فيما بينها من حيث الاساليب والتصميمات التجريبية. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات جميعا أن الافراد ذوى دافعية الانجاز المرتفعة يميلون الى السلوك والتصرف بطرق وأساليب يتميزون فيها عن غيرهم (*) من الافراد. فهم يهتمون بالامتياز من اجل الامتياز ذاته وليس من أجل ما يمكن أن يترتب عليه من عوائد أو فوائد، ويسلكون وفق مستويات ومعايير يضعونها لانفسهم يستندون فيها الى تقييماتهم وخبراتهم الذاتية. ويعمدون الى انتقاء ذوى الخبرة ليشاركوهم فيما يقومون به من اعمال ويفضلوهم على الاصدقاء فى هذه الناحية.

---

* لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يرجى الرجوع الى :

صفاء الاعسر وابراهيم قشقوش ومحمد سلامة (١٩٨٢) : برنامج لتنمية دافعية الانجاز لدى التلاميذ والطلاب فى مختلف مراحل التعليم ـ التقرير الاول : دافعية الانجاز والاساليب التى تستخدم فى قياسها. جامعة قطر، مركز البحوث التربوية.

ويحرص هؤلاء الافراد على أن يضبطوا مصائرهم وأقدارهم بأنفسهم بدلا من أن يتركوا الامور والاشياء للقدر أو الحظ أو الصدفة ـ ولكنهم يضعون أهدافهم بحرص وعناية فى ضوء تدبر احتمالات النجاح بالنسبة لكل من البدائل المتاحة بحيث تنطوى هذه الاهداف على نوع من المخاطرة المعتدلة أو المحسوبة . وهم يهتمون بالاهداف المستقبلية بعيدة المدى ويفضلون المكافأت الاكبر المرجأة على المكافأت الاقل حتى ولو كانت فورية . وهم يدركون اهمية عنصر الزمن وقيمته ويشعرون دوما ان الوقت يمر سريعا وليس لديهم متسع من الوقت يسمح بتحقيق كل مالديهم من أهداف .

وافترض ماكليللاند (١٩٦١) أن الشكل الذى ينبثق عن هذه الخصائص السلوكية يبدو قريب الشبه بنمط شخصية المقاول النشط ، ووجد تطابقا شديدا ما بين هذه السمات والخصائص ومثيلاتها فى شخصيات المقاولين كما يحددها أو يصفها المنظرون الاقتصاديون والاجتماعيون ـ ونعنى بذلك المهارة فى وضع الخطط بعيدة المدى ، والنشاط الفعال الذى يوجه تجاه اهداف معينة ، وتفضيل المواقف التى تكون المسئولية الشخصية فيها اكثر اهمية من الضغوط غير الشخصية ، والمخاطرة المعتدلة . وحاول ماكليللاند تدعيم هذه المطابقة الوصفية بقدر غير قليل من التدعيم والتوثيق الامبريقى استمد أدلته وقرائنه من مصادر متعددة ، وهى أدلة وقرائن تلقى مزيدا من الضوء على ماهية الاسباب التى تجعل مجتمع ما عندما يتوافر لديه عدد كبير من الافراد ذوى المستويات المرتفعة من حيث دافعية الانجاز يتقدم اقتصاديا بمعدلات اسرع من غيره من المجتمعات التى تفتقد مثل هذه الخاصية .

وقد تمخضت حركة البحث فى مجال دافعية الانجاز عن كثير من التطبيقات الوظيفية الفعالة فى ميادين الاقتصاد والادارة والتربية وتنمية المجتمع بصفة عامة . وترتب على هذه الحركة بدء اهتمام الدول المتقدمة باستثارة وتنشيط وتنمية دافعية الانجاز لدى ابنائها ومواطنيها ـ وذلك من خلال برامج وضعت بهدف زيادة مستويات هذه الدافعية لدى قطاعات مختلفة من الافراد .

والى جانب دافعية الانجاز ، تشغل سيكلوجية الابتكار (*) مكانه هامة لدى اصحاب المنحى النفسى فى تفسير ظاهرتى التنمية والتقدم ـ حيث يرى اصحاب هذا المنحى ان كلا من الابتكار والمبتكرين يقوم بدور متميز فى حياة البشرية ، وبالتالى فى حياة

---

* قد يكون هناك قدر من التداخل مابين سيكلوجية دافعية الانجاز وسيكلوجية الابتكار ، ولكن التداخل مابين هاتين الظاهرتين النفسيتين لا يصل بالقطع الى حد التطابق .

أى مجتمع من المجتمعات . ويتمثل هذا الدور فى اضطلاع الافراد ذوى الطاقات الابتكارية بمسئولية التوصل الى سبل ومسالك جديدة تضمن حسن استثمار مالدى المجتمع من ثروات ، وحلول غير تقليدية لما يعيشة المجتمع من ظروف ومايصادفه أو يفرض عليه من مشكلات ـ وصولا بهذا المجتمع الى تحقيق اهدافه ومستوياته المأمولة فى التقدم والتنمية .

ومن المعروف فى تاريخ علم النفس أن بدء الاهتمام بموضوع الابتكار والمبتكرين بدأ منذ أواخر القرن الماضى عندما قام جالتون Galton (١٨٦٩) بدراساته عن العباقرة ووراثة العبقرية . وشهدت فترة النصف الاول من القرن الحالى محاولات عدة لدراسة الابتكار استخدمت فيها وسائل كثيرة للتعرف على المبتكرين وتحديد العمليات الفرعية المتضمنة فى عملية الابتكار وكان من أهم ماتمخضت عنه بحوث ودراسات هذه الفترة يتمثل فيما توصل اليه والاس Wallas فى سعيه لتحديد الخطوات المتضمنة فى العملية الابتكارية بدءا من الشعور بالحاجة الى الجهد الابتكارى وانتهاء بتحقيق الفكرة المبتكرة وتطبيقها ـ حيث اوضح والاس ان هذه العملية تتضمن خطوات اربع هى التهيوء والتحضين والالهام والتحقيق . وباستثناء ترتيب الحدوث أو التواتر ، فقد ثبتت صحة هذه الخطوات معمليا أو تجريبيا فيما بعد .

وقد شهدت فترة النصف الثانى من القرن الحالى كثرة متزايدة فى عدد البحوث والدراسات التى تناولت موضوع الابتكار والمبتكرين من زوايا وجوانب متعددة . وكان مبعث هذا الاهتمام ظروف الحرب العالمية الثانية وماتلاها ـ وهى ظروف كانت تلح فى الحاجة الى جهود عظيمة لابد ان تبذل بهدف التحسين والتجديد والاختراع فى مختلف ميادين الحياة . هذا الى جانب تزايد حدة السباق بين القوتين الاعظم فى عالم اليوم من أجل غزو الفضاء ، الامر الذى ترتب عليه تزايد الطلب والحاجة للافراد ذوى الطاقات الابتكارية ، واستتبعه مضاعفة الضغط والالحاح على علماء النفس للكشف عن مثل هؤلاء الافراد وتحديد معنى الابتكار ومكوناته وطرائق تنميته ومتطلبات استثماره . وتحقيقا لكل هذه الاهداف ، انكب مئات وآلاف من العلماء والباحثين فى عديد من مجالات علم النفس ـ فرادى اوفى اطار مشاريع بحثيه او من خلال مؤسسات ـ على دراسة طبيعة الابتكار ومحاولة تبين كنهه كعملية ومواصفاته كنتاج والسعى فى سبيل تحديد متطلبات كل من المسلك والنتاج الابتكارى فى مختلف مجالات العلوم والفنون والآداب ، ثم التخطيط للاستفادة العملية من كل مانمخضت عنه حركة البحث فى سيكلوجية الابتكار من نتائج وملاحظات واستبصارات .

ومما تجدر ملاحظته ان حركه البحث فى مجال سيكلوجية الابتكار تبدو أسعد حظا من مثيلتها فى مجال سيكلوجية دافعية الانحاز. ففى الوقت الذى تمركزت فيه حركة البحث فى المجال الاخير حول جهود ماكليللاند واتكنسون ومعاونوهما وتلاميذهما ـ نانطلاقا من جهد علمى سبق ان قام به موراى Murray (١٩٣٨) فى مجال سيكلوجية الشخصية، شهدت حركة البحث فى مجال سيكلوجية الابتكار محاور متعددة وتضافرت فيها جهود علماء كثيرين من بين أهمهم روجرز Rogers، وجيلفورد Guilford، وتورانس Torrance، وأوزبورن Osporn، وماكينون Mackinnon، وشتين Stein، وتيلور Taylor.

ومن هنا، تعددت الطرائق والفنيات التى يمكن ان تستخدم فى تنمية واستثارة ماقد يوجد لدى الافراد من طاقات ابتكارية فى وسائط ومواقف متباينه تتضمن الفرد نفسه أو الفرد ضمن آخرين. وتهدف هذه الطرائق والفنيات جميعا الى تمكين الفرد من حسن استثمار كل ماليديه من استعدادات وقدرات وامكانات ـ وصولا به الى تحقيق ذاته عبر سبل ومسارات صحية وصحيحة، يسهم من خلالها فى حركة تنمية وتطوير وتقدم مجتمعه. وبفضل تعدد هذه الطرائق والفنيات وتنوعها، امتدت تضمينات ونواتج حركة البحث فى مجال سيكلوجية الابتكار واتسع نطاقها بحيث تجاوزت حدود المجتمع المدرسى واصبحت تشمل آفاقا كثيرة فى حياة المجتمعات المتقدمة.

فاذا كان قد اصبح من المسلم به وجود علاقة بين التقدم والاهتمام بالابتكار وتشجيعه، وان الابتكار هو سبيل اى مجتمع الى التنمية والتقدم ـ فمن الواضح ان الوصول الى فهم صحيح لكنه عملية الابتكار وماهية الجوانب والعوامل التى تسهم فيها، وسمات شخصيات المبتكرين، ومواصفات المناخ الابتكارى فى محيطى الاسرة والمدرسة من حيث ملاءمة وابعاده، ومعززات أو معوقات المسلك الابتكارى، ومتطلبات تحقيق القدرة على الانتاج الابتكارى فى هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة ـ كل ذلك يعد مسئولية خاصة بعلماء النفس ويتصل اتصالا وثيقا بصميم عملهم.

ولا شك ان من أبرز ما تمخضت عنه حركة البحث فى مجالس سيكلوجية الابتكار ودافعية الانجاز يتمثل فى توجيه الاهتمام الى حقيقة هامة كانت ولا تزال على وشك ان تضيع عن اذهاننا ـ وهى حقيقة مؤداها تعقيد التكوين العقلى للانسان وتضمن هذا التكوين لكثير من القدرات التى تمكن الانسان الفرد من التجديد والتطوير والابتكار. هذا، الى جانب قدرة هذا الانسان على السعى والمثابرة فى بذل الجهد فى سعيه لتحقيق هدف يرتضيه ويصر عليه فى معايشة أو مغالبة ظروف الواقع الذى يعيش فيه.

ولقد أدرك كثير ون قبلنا هذه الحقيقة واتيحت لهم من المقدرات والامكانات المادية ما استطاعوا من خلالها استثمار ثرواتهم البشرية الى حدها الاقصى ، فكان مايعيشون من تقدم . . نستحث خطانا كى نلحق به أو نقترب منه . . وهو تقدم نعيش نواتجه وأثاره فيما حولنا من منجزات واختراعات تشهد على عظمه العقل البشرى وقدرته غير المحدودة على الاسهام النشط فى اية استراتيجية متكاملة يراد بها التنمية والتقدم .

فاذا كانت الدول المتقدمة قد اهتمت ولاتزال بتشجيع سبل بحث وتنمية سمات وخصائص المسلك الانجازى وقدرات التفكير الابتكارى لدى ابنائها وطرقت فى سبيل ذلك كل باب متاح وبذلت فى سبيله كل جهد مستطاع ، فان مثل هذا التشجيع يبدو اكثر الحاحا وحيوية بالنسبة للدول المتطلعة للنمو والتنمية . ففى الوقت الذى تنتهج فيه الدول المتقدمة هذا النهج كوسيلة للاحتفاظ بمواقع التقدم والصدارة بين دول العالم ، فان مجموعة الدول المتطلعة للنمو والتقدم بات من المحتم أن تضاعف من معدلات انتاجية ابنائها ـ اذا كان لها أن تنجح فى تضييق الهوة متزايدة الاتساع مابين مجتمعاتها ومجتمعات العالم المتقدم . ومن المؤكد ان قدح واستثارة وتنمية مالدى ابناء المجتمع من طاقات انجازية وابتكارية مما يمكن دول المجموعة الاولى من مواصلة السعى فى هذا السبيل .

فى ضوء كل ماتقدم ، تتبلور وجهة نظر الدراسة الحالية حول طبيعة الدور الذى يمكن لعلم النفس أن يقوم به فى الانتاجية التنموية لمجتمعات الخليج العربى موضع الاهتمام . وهى وجهة نظر مؤداها ان علم النفس يستطيع ان يقوم بدور بالغ الاهمية فى مضاعفة معدلات انتاجية ابناء هذه المجتمعات ضمانا لتوفير متطلبات نجاح اهداف استراتيجية الانتاجية الخاصه بكل منها وبها مجتمعة ـ وذلك عن طريق الاستفادة الكاملة مما اسفرت عنه حركة البحث فى مجالى سيكلوجية الابتكار ودافعية الانجاز من معلومات ومبادىء ومسلمات ، وتوظيفها ووضعها موضع التنفيذ من خلال مناشط وممارسات سيكلوجية مخططه ومنظمة توضع لهذا الغرض .

ولعل مما يعزز امكانية نجاح مسعى علم النفس فى هذا الصدد ان المجتمعات العربية الخليجية تمتلك فرادى ومجتمعة الامكانات المادية التى يمكن ان تتطلبها اية مشاريع بحثية أو تحتاج اليها أية هيئات ومؤسسات يراد انشائها بهدف تقديم الخدمات النفسية بصورها العلاجية والوقائية والانشائية لمختلف قطاعات المجتمع ـ وذلك تحقيقا لمبدأ هندسة القوى البشرية ، وترشيدا لسبل استثمار مكنونات هذه القوى من قدرات وامكانات .

ومع التسليم أن جهد علم النفس فى مجال الانتاجية التنموية لهذه المجتمعات لن يقتصر ولاينبغى له ان يقتصر على المجالات التربوية المدرسية، فان المطلب الذى تذهب ناليه وجهة نظر الدراسة الحالية يستتبعه ضرورة اعادة النظر فى مقررات ومناشط المناهج الدراسية الحالية بمختلف مراحل التعليم فى دول الخليج العربية ـ حيث من الواضح ان الجانب الاعظم فى هذه المناهج مثله فى ذلك مثل مناهج التعليم فى كثير من بلدان العالم ينتمى الى مايعرف بالتربية الصيانية Maintenance Education ، وهو نمط تربوى يهتم بالمحافظة على الموجود وعلى عدم تغييره. وبالتالى، فهوينكص عن التغير ويعمد الى التقوقع والابتعاد عما يجرى من تغير حتمى يعيشه عالم اليوم فى كل المجالات.

ولهذا السبب، بادر القوصى (١٩٨١) فى مقدمة ترجمته العربية لتقرير نادى روما الدولى بخصوص التعلم وتحديات المستقبل الى المطالبة بضرورة احداث ثورة فى التعليم، من بين ماتتضمنه التركيز على نمط آخر من انماط التعلم يعرف بالتعلم التوقعى Anticipatory Education ـ وهو نمط تعلمى يهىء الفرد للابداع والابتكار والتفكير والتطبيق والتجديد. وبالتالى، فهو يجعل الفرد فى وضع يمكنه من توقع مايمكن ان يحدث وتدبر سبل تحاشيه أو مقاومته او تغييره قبل ان يقع.

ولاشك ان هذه الثورة تكتسب قدرا اكبر من الاهمية والحيوية والالحاحية بالنسبة لمجتمعات الخليج العربية الخمسة ـ فهى مجتمعات تتطلع الى التنمية والتقدم، ولديها امكانات مادية تسمح لها بتحقيق ما تتطلع اليه من آمال ومطامح تنموية، وهى مجتمعات شابة فتية اذ تتضمن بنيتها السكانية شرائح كبرى تقل الاعمار الزمنية لأفرادها عن (١٥) سنة. ويتبقى من متطلبات تنمية وتقدم هذه المجتمعات ضرورة بذل جهد علمى منظم على مستويات التخطيط والتنفيذ. وهوجهد يضطلع فيه علم النفس والباحثون والعاملون فى مختلف مجالاته بمسئولية كبرى فى هندسة القوى البشرية فى كل من هذه المجتمعات وفيها مجتمعة، بما تتضمنه هذه الهندسة من كشف وتشخيص وتنمية وتوجيه وترشيد لكل مالدى الانسان الخليجى من استعدادات وقدرات وامكانات.

وتوضيحا لكل ماتقدم، فليس فى كل ما تذهب اليه الدراسة الحالية أوفى بعض مما تذهب اليه فيما يتعلق بدور علم النفس فى الانتاجية التنموية لمجتمعات الخليج العربية

الخمسة موضع الاهتمام أى مبالغة ـ فلقد سبق أن أصدر رئيس حكومة فنزويلا فى مارس (١٩٧٩) قرارا بتعيين الدكتور لويس البرتو مشادو فى منصب وزير دولة لانماء الذكاء البشرى، وكان مشادو قد ألف كتابا بعنوان « ثورة الذكاء » أوحق الفرد فى أن يكون ذكيا. ولقد ضرب رئيس حكومة فنزويلا بهذه البادرة ـ وهى بادرة تنطوى على كثير من الحكمة والتبصر ـ مثالا مما يمكن للحكومات ان تفعله فى سعيها الحريص على استثمار كل مالدى ابنائها ومواطنيها من استعدادات وطاقات وقدرات.

فما أحوج بلدان الخليج العربية الخمسة موضع الاهتمام فى الدراسة الحالية الى خطوة يتجاوز مضمونها مضمون تلك الخطوة التى اقدمت عليها حكومة فنزويلا أو يتماثل معه على الاقل ـ خصوصا وان هذه البلدان هى الاقدر ماديا وهى اكثر احتياجا الى استثمار كل مالدى ابنائها من استعدادات وطاقات وقدرات فى سعيها للتنمية والتقدم.

المصـــادر

١ ـ السيد محمد الحسينى وآخرون (١٩٧٧) : دراسات فى التنمية الاجتماعية القاهرة : دار المعارف

٢ ـ حسن الخياط (١٩٨٢) : الرصيد السكانى لدول الخليج العربية ، الدوحة قطر : منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر .

٣ ـ جابر عبد الحميد جابر (١٩٧٩) : علم النفس من أجل حياة أفضل . محاضرة القيت فى سيمنار كلية التربية ، الدوحة ، جامعة قطر .

٤ ـ صفـاء الاعسـر ، وابـراهيم قشقوش ومحمد سلامة (١٩٨٢) : برنامج لتنمية دافعية الانجاز للتلاميذ والطلاب القطريين فى مختلف مراحل التعليم ـ التقرير الاول ، الدوحة : جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية .

٥ ـ عبد الباسط محمد حسن (١٩٨٢) : علم الاجتماع ـ المدخل ، القاهرة : مكتبة الغريب .

٦ ـ عبد العزيز القوصى (١٩٨١) : التعلم وتحديات المستقبل ـ تقرير لنادى روما الدولى ـ القاهرة : المكتب المصرى الحديث .

٧ ـ عبـد الفتـاح جلال وآخـرون (١٩٧٥) : اسـتراتيجية مقترحة لمحو الامية فى الوطن العربى ، القاهرة : المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار ـ سرس الليان .

٨ ـ على فخرو (١٩٨٢) : هموم خليجية : الانسان والتربية ، الكويت : مجلة العربى (٢٨٦) .

٩ ـ محمد عثمان نجاتى (١٩٨٣) : علم النفس فى حياتنا اليومية ، الكويت دار القلم

10. Guilford, J,P. (1959): Three Faces of Intellect. American Psychologist, 14, pp. 469 - 479.

11. Mackinnon, D.W. (1960): The high effective individual. Teachers college Record, 61, 48 - 54.

12. McClelland, D.C., Atkinson, J.W., Clark, R.W., and Lowell, E.L. (1953): The Achievement motive. New York: Appleton - Century - Crofts.

13. McClelland D.C. (1955): Studies in motivation. New York: Appleton - Century Crofts.

14. McClelland D.C. (1958): Methods of measuring human motivation. In: J.W. Atkinson (ed.) Motives in fantasy, action and society. Princeton, N.J.: Von Nastrand.

15. McClelland, D.C., Baldurin, A.L., Bronfenbrenner, U., and Strodtfeck, F.L. (1958). Talent and Society. Princeton: D. Van Nostrand Co., Inc.

16. McClelland, D.C. (1961): The achieving society. Princeton: D. Van Nostrand Co., Inc.

17. McClelland, D.C. (1966): Longitudinal trends in the relation of thought to action. Journal of Consulting psychology, 30.

18. Meadows, D.H. et.al. (1979) The limits to Growth: A report for the CLUB OF ROME'S. Project on the Predicament of mankind. London: A Potomac Associations Book.

19. Murray, H.A. (1938): Explorations in personality. New York: Oxfor. Univ. Press.

20. Rogers, C.R. (1972): Towards a theory of Creativity. In Vernon, E.P. Creativity. England, Penguin Books.

21. Stein, M.I. (1974): Stimulating Creativity: Individual Procedures. New York: Academic Press.

22. Stein, M.I. (1975): Stimulating Creativity: Group Procedures. New York: Academic Press.

23. Taylor, I.A. (1965): The Nature of Creative Process. In Torrance, E.P. Rewarding Creative behavior. Englewood Cliffs: Prentice Hall Inc.

24. Torrance, E.P. (1965): Rewarding Creative behavior. Englewood Cliffs: Prentice Hall Inc.

25. Zymelman, M. (1971) Labour, Education and Development. In: Don Adams (ed.) Education in National Development. London: Rout. & Kegan Paul.